

أسفٌ واحتجاج

اصفوه الرئيس ايزنهاور خاصة بقناة السويس ، وذكر فيه ان القناة عبر دولي طبقا لاتفاقية عام ١٨٨٨ .

فالفرب ، ممثلا في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، يخلق أزمة ثقة بلا موجب . ويحاول ان يلقي ستارا من الدخان على حسن نية الحكومة المصرية وعلى تمسكها باتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في القناة وعلى عودها المتكررة الصادقة بان جميع الدول التي تنتفع بالقناة عندها سواء ، واتها حريصة على حرية القناة وسلامتها وتحسينها وجعلها جديرة بامة مستقلة ، لا بشركة استغلالية .

ولذلك ايضا حرمت مصر على تبليغ حكومة الولايات المتحدة الامريكية احتجاجها على تصريح مستر فوستر دلاس وزير خارجية أمريكا بقوله ان معاهدة ١٨٨٨ قد دولت القناة قول مردود . تتالفه نصوص هذه المعاهدة التي نعتقد ان مستر دلاس لم يدرسها والا لما تورط في مثل هذا التصريح .

وضمن حرية الملاحة الذي كفلته معاهدة ١٨٨٨ في هذا المعر التي الحيوى ليس معناه تدويل القناة . وان شيئا من التجمل بالصبر في دراسة هذه المعاهدة ، وفيما نصت عليه معاهدة ١٩٥٤ مع الحكومة البريطانية ، كان يكفي ليحمل مستر دلاس على التردد في تصريحه الذي احتججت عليه مصر ، وكان يكفي ليحمل الرئيس ايزنهاور على التردد في إصدار بيانه الذي أسفت له مصر .

دهش الذين يصرفون التقاليد الدبلوماسية العريقة من البيان الذي اصغره الرئيس ايزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية . فقد كان بمثابة قطع الطريق على اللجنة الخماسية . وكان توجيهها مفتعلا لا يمكن ان يفرض فيه حسن النية والا فعا الذي حدا بالرئيس ايزنهاور الى الاسراع به بلا موجب ، في الوقت الذي جعل فيه يرحب باجتماع الرئيس جمال عبدالناصر بهذه اللجنة كيف يقتضيهما الفقه رئيس الجمهورية المصرية على الاجتماع باللجنة الخماسية وفي الوقت نفسه يحشد الرأي العام العالمي ويؤليه في صف مشروع دلاس . كيف يجوز مطالبة دول العالم بتأييد مشروع دلاس الذي وافقت عليه الدول الثماني عشرة في مؤتمر لندن بشأن قناة السويس ، والرئيس ايزنهاور يعرف ماهية هذه الدول ، و ماهية موافقتها ، واته قبل لها ابمن قبضت ، واختمت ففتت . وكيف لا يصبر رئيس الجمهورية الامريكية حتى يتم اجتماع اللجنة الخماسية ، وهو لا يلبث ان يتم بعد ايام ثلاثة ؟ .

ان افضل حل سلمي لهذه المشكلة الكبرى ليس باقامة دولة شركاء اجنبية في دولة حرة مستقلة . ومصر تؤمن فعلا بوسائل التوفيق والعدالة الدولية على شريطة الا يكون ذلك على حساب سيادتها وحقوقها المشروعة .

لذلك ارتاح الناس لاستدعاء الرئيس امس سفير أمريكا في مصر وابلاغه اسف الحكومة المصرية للبيان الذي